

وزير الكهرباء لـ «الثورة» :

خطوط نقل الطاقة الحالية وتصريفها لا تستوعب أي توليد جديد



الوزارة تعمل على تجهيز محطة مارب الغازية (2) والتي ستبدأ دخول الخدمة في أوائل ديسمبر

أكد الدكتور صالح سميع وزير الكهرباء والطاقة أن ضعف أداء خدمة الطاقة الكهربائية للمواطن سواءً على الصعيد المنزلي أو الزراعي أو الصناعي يرجع إلى قلة المروث من الطاقة وتهالك منظومتها الفنية وتعرض خطوط نقل الطاقة لاعتداءات.

فؤاد العلي

الريف أكد الوزير سميع تفاخر الوزارة بما أنجزته وتنجزه على هذا المسار التنموي حيث جرى ويجري كهربة أكثر من ألف تجمع سكاني على مستوى الجمهورية سواءً بالطاقة التقليدية أو الشمسية بالإضافة إلى العمل الجاري في مشروع الطاقة الخامس حيث تجري توريد كافة مواد المشروع حالياً.

وفي مجال تصريف الطاقة أكد سميع أن الوزارة تقوم بتنفيذ مشروعات لتصريف الطاقة بتمويل محلي من البرنامج الاستثماري بمبلغ إجمالي مقداره 19 مليارات و783 مليوناً و804 آلاف ريال، في كل من العاصمة صنعاء، والحديدة، وعدن، وتعرض، وإب، كما يجري الإعداد لتنفيذ شبكة جديدة للعاصمة صنعاء وبنمويل سعودي مقداره خمسون مليون دولار بالتعاون مع أمانة العاصمة، والمشروع الآن في طور المناقصة.

بالإضافة إلى ما تقدم قامت الوزارة - وفقاً لوزير الكهرباء - بالتخطيط المنظم لتقليل فاقد التيار الكهربائي على المستوى التجاري حيث وضعت نظام الدفع المقدم وهي الآن بصدد تنفيذه حيث يجري تنفيذ (1500) عداد كترجبة إيداناً بتعميم المشروع على كل أنحاء الجمهورية.

الطاقة المتجددة ممثلة بالرياح، والشمس. وقال: على صعيد الرياح يجري الآن تنفيذ مشروع المخا لتوليد الطاقة بالرياح بقدرة ستين ميغا وات وهو الآن في طور المناقصة، وعلى صعيد الشمس فإن الوزارة بصدد الإعداد للدراسة لتوليد مئة ميغا وات بالتعاون مع الحكومة الهندية عبر الشركة المنفذة لمشروع مارب (2).

وأضاف: لم يقف الأمر عند ذلك الحد من الإنجاز على صعيد الشبكة الوطنية وإنما تعدها إلى (المدن الثانوية) حيث جرى ويجري الإنجاز في مجال التوليد بما قيمته 7 مليارات و669 مليوناً، موزعة على مشاريع توليد 43 ميغا وات موزعة على كل من، الغيظة، وعنتق، ولعبوس، ويهر، والمفلحي، وصعدة، وسقطرى، والفرعة، ومحافظه حجة التي خصص لها ثلاثين ميغا وات.

نسعى لتوليد خمسة آلاف ميغا وات، 70% منها بالغاز والبقية بالفحم والشمس

ألف تجمع سكاني وعلى صعيد كهرباء

على تجهيز محطة مارب الغازية (2) والتي ستبدأ في دخول الخدمة في أوائل شهر ديسمبر القادم من عامنا هذا.

وتحدث عن أهم المشاريع التي هي قيد التنفيذ وفي طور التعاقد في مجال نقل الطاقة وتتمثل في مشروع محطة التحويل وخطوط النقل (صافر - مارب)، ومشروع الطاقة الخامس مكون الخط الشمالي (باحل - سوق عيس)، ومشروع صنعاء - نمار، ومشروع نمار - عدن، ومشروع الحبيبين - يافع، ومشروع تصريف الطاقة بعدن.

وأكد سميع أن الوزارة قامت وتنفيذاً لتوجيهات رئاسية عاجلة بإنجاز الدراسة لتوليد أربع مائة وخمسين ميغا وات جديدة بالوقود الثقيل توزع على كل من الحديدة، وعدن، والمكلا، وبقاوع مئة وخمسين ميغا وات لكل جهة من الجهات الثلاث، وقد تم الشروع بمدينة عدن حيث وصلت المساعي في محطاتها إلى طور التعاقد مع الجهة التي رست عليها المناقصة.

غير تقليدي

وكشف سميع أنه يجري حالياً تعزيز التوليد التقليدي بتوليد غير تقليدي هو

وإعادة صياغتها وإبلاغها إلى الجهات المعنية كعمليات مؤسسة الرئاسة، ووزارتي الدفاع والداخلية، هذا بالإضافة إلى جمع المعلومات المكونة لمخضّر جمع استدلالات عن المعتدين، وكل ما يمكن من الوصول إليهم، وتكوين ملف لكل معتد وإرساله إلى الجهات المعنية.

الغازية 2

وعن الجديد في مجال الطاقة، واستراتيجية الوزارة تجاه أزمة الطاقة الكهربائية، أكد سميع أن حكومة الوفاق هي حكومة انتقالية ذات مهام استثنائية محددة، فليس من مهام هذه الحكومة التخطيط والتنفيذ على المستوى الإستراتيجي ببعديه.. مشيراً إلى أن جهد وزارة الكهرباء والطاقة انصب خلال العامين الماضيين في مواجهة عمليات التخريب المستمر والممنهج لخطوط نقل الطاقة الكهربائية، وصيانة منظومتها الفنية.

وأكد سميع أن الوزارة استطاعت وباقتدار إحياء وتفعيل ما كان ميتاً من مشروعات، ويجري العمل فيها الآن على قدم وساق كما يقال.

وكشف سميع لـ "الثورة" أن الوزارة تعمل

حكومة الوفاق الوطني عام 2011 إلى 281 حتى الأسبوع الماضي.

وأكد أن هذه الاعتداءات بلغت خسارتها 46 مليارات و932 مليوناً و843 ألفاً و467 ريالاً، إضافة الطاقة المفقودة، ناهيك عن الأضرار الجسيمة التي ترتبت على تربيينات محطة مارب الغازية نتيجة تلك الاعتداءات الإجرامية المتكررة "التي تتم على نحو ممنهج".

وقال: "الوزارة لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه تلك الاعتداءات الأثمة، وإنما واجهتها بجهود مضنية عبر غرفة عمليات دائمة تولت عملية توجيه الفرق الفنية لإصلاح الضرر في خطوط النقل فور كل اعتداء، ومتابعة عملها لحظة بلحظة، حتى يتم إصلاح الضرر في وقت قياسي، رغم خطورة الأجواء التي يعملون فيها، وما يتعرضون له من أهوال إلى حد يمكن فيه وصف أولئك الرجال بالمغامرين".

وأشار إلى أن غرفة العمليات تقوم بتلقي بلاغات الاعتداءات

وقال: إن "الموروث من الطاقة الكهربائية يبتعد كثيراً عن الحد الأدنى الذي يجب توفره للمواطن، إذ لا يغطي ذلك الموروث سوى (39.38%) من احتياجات المواطن على صعيد الاستهلاك المنزلي فقط، ناهيك عن الاحتياج الزراعي والصناعي والتجاري".

واستند وزير الكهرباء في حديثه مع "الثورة" إلى تقارير الأمم المتحدة، والبنك الدولي والدراسة التي أصدرتها شركة (ماكززي) الإستشارية في نهاية عام 2010م.

وأكد سميع أن الطاقة المولدة المورثة لم تتجاوز ألفاً ومئة ميغا وات. وهو ما اعتبره وضعاً غريباً بالنظر إلى وضع بلدان أخرى هي أقل موارد وسكاناً من الجمهورية اليمنية كالأردن حيث تصل الطاقة المولدة فيها إلى ثلاثة آلاف وسبع مائة ميغا وات.

وأضاف: "يفترض أن اليمن كان يجب أن يكون لديه أربعة أضعاف ما هو في المملكة الأردنية بالنظر إلى عدد السكان".

وقال: "مع هذا الفقر الشديد في توليد الطاقة في الجمهورية اليمنية فإن المحطات المولدة للطاقة قد انتهى عمرها الافتراضي منذ بضع سنوات باستثناء محطة مارب الغازية".

وكشف سميع أن خطوط نقل الطاقة الحالية وتصريفها لا تستوعب أي توليد جديد، ناهيك عن تقادم العهد على تقنية التصريف وتهاكها وهو وضع يلمسه الجميع في الحضر والريف على حد سواء.

281 اعتداء

وعن الاعتداءات المتكررة على خطوط نقل الكهرباء أكد الدكتور صالح سميع أن عدد الاعتداءات التي تعرضت لها خطوط نقل الطاقة من مارب الغازية وصل منذ تشكيل

281 اعتداء تعرضت لها خطوط النقل أفقدتنا 47 مليار ريال



تنفيذ مشروع إصدار شهادات الجودة العالمية لدعم الصادرات اليمنية

لشهادات المنشأ للصادرات اليمنية والمنتجات الزراعية بالذات وهذا سيعمل على تعزيز دور الهيئة في السلامة الغذائية ودعم الاقتصاد الوطني بحيث تصبح الهيئة في نهاية المشروع لديها 69 رئيس فريق تدقيق معتمد عالمياً وستصبح أول هيئة في المنطقة لديها هذا العدد. من جانبه أوضح المهندس أحمد الهمام مدير إدارة سلاسل القيم بصندوق الفرص الاقتصادية أن المشروع سينفذ على مدى 15 شهراً ويعتبر نقلة نوعية لليمن بأكمله كونه سيعمل على خلق ثقافة جودة وسلامة المنتجات الغذائية وغيرها من المنتجات اللاحقة مما سينعكس أثره على الصادرات اليمنية بالإضافة إلى تحسين الواردات وهذا سيركب عجلة الاقتصاد الوطني بشكل واضح ليتحقق اليمن بركب الدول المنتجة وفقاً للمعايير والممارسات الدولية.

مضافة ومنع التجار والجمعيات الزراعية المنتجة هذه الشهادات أيضاً.

وفي تصريح لـ "الثورة" قال إقبال ياسين بهادر القائم بأعمال المدير التنفيذي لصندوق الفرص الاقتصادية: إن المشروع سيسمّن الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس من بناء قدراتها وتأهيلها لإصدار شهادات الأيزو ISO 9001 والأيزو 22000 ISO و17025 والهاسب Organic وGlobal GAP وهو ما سيرتقي بها إلى مصاف الهيئات العالمية ذات الجودة العالية.

من جانبه قال المدير العام لهيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وليد محمد علي عثمان: إن الاتفاقية تكتسب أهمية كبيرة للهيئة كونها تأتي من خلال تنفيذ مشروع يجعل الهيئة اليمنية جهة مأنحة

أحمد الطيار

وقع صندوق الفرص الاقتصادية أمس بصنعاء مع شركة تي يو في نورث TUV-NORD الألمانية اتفاقية تنفيذ مشروع دعم وبناء القدرات الفنية والإدارية للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بحيث يمكنها إصدار شهادات الجودة العالمية للصادرات اليمنية وفقاً للمعايير الدولية.

ويهدف المشروع البالغ تكلفته 430 ألف دولار بدعم من الصندوق إلى رفع قدرات الهيئة اليمنية للمواصفات لتكوين جهة وطنية تصدر شهادات الجودة العالمية للمنتجات الوطنية عالية القيمة لغرض تصديرها بأسعار عالمية منافسة كقيمة